تطوير التعليم الزراعي بين التحديات والطموحات

أ.د/ عز الدين عمر أبو ستيت

عميد كلية الزراعة - جامعة القاهرة

إن تطوير التعليم الزراعي يجب أن يستهدف تنمية الموارد البشرية المؤهلة علمياً وتربوياً وخبرة وقدرة على التعامل مع التكنولوجيات الحديثة للنهوض بالإنتاج الزراعي المصري لتحقيق أقصى استفادة من المشروعات القومية مثل ترعة السلام في سيناء ومشروع توشكي لتخفيض الضغط السكاني والزحف العمراني على أراضي الوادي الدلتا. لذا، فإن البرامج التعليمية الجديدة يجب أن تأخذ في اعتبارها التوسع البيئي والحيوي الناتج عن اختلاف المناخ والتربة والموارد المائية المتاحة، الذي يفرض نوعية الأساليب الإنتاجية المستخدمة، تقنيات الهندسة الزراعية، تطوير طرق الري، استخدام الآلات الحديثة، الإدارة الكاملة لمكافحة الأفات للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة وإتباع نظم التقييم المضافة للمنتجات الزراعية من الحصاد وحتى وصولها لجهات التصنيع أو التسويق فكل هذه الأمور تساهم في سد الفجوة الغذائية بين الإنتاج والاستهلاك وترفع إلى تعظيم الإنتاجية مع رفع القيمة الغذائية للمنتجات والحفاظ على سلامتها.

إن التدريب العملي والمهني لا بد وأن يشكل مركزاً رئيسيًا للعملية التعليمية، سواء على مستوى المدارس الثانوية أم الكليات الجامعية، بما يتناسب مع الاحتياجات الفعلية لسوق العمل. إن هذا الأمر يتطلب تحديد الفجوة المعرفية
طور التعليم الزراعي بين التحديات والطموحات

والمهارات وأساليب التغلب عليها بين ما تتبعه المؤسسات التعليمية لطلابها حاليًا، بما يتوقعه المجتمع المحلي لخريجي المدارس والكليات الزراعية من قدرات ومهارات مكتسبة أثناء الدراسة، وذلك من خلال التعاون الفعال والمتnoise ما بين جميع الشركات، وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم العالي، والدولة للبحث العلمي، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، مراكز الأبحاث ذات الصلة، التعاونيات، الخريجين، رجال الأعمال والصناعة. لقد تحوّل كبير في السنوات العشرين الأخيرة في إحتياجات سوق العمل الزراعي، حيث أصبح القطاع الخاص هو المصدر الأساسي لاستقطاب العمالة الزراعية بكافة مستوياتها على حساب التوظيف الحكومي الذي تراجع بشكل حاد. مما ترتب عليه قلة الفرص المتاحة للخريجين طالبي الوظائف. بينما تنامي الطلب النموذجي على الخريج ذو المهارات والمعرفة والقدرات المطلوبة في سوق العمل والذي أصبح صانعاً للوظيفة وليس طالباً لها.

ظاهرت بالتالي الحاجة لنقل المعرفة العملية ومهارات ومهارات المهنية، من خلال برامج تعليمية مواكبة لتطورات العملية الحديثة، تتسم بالمرونة لتشمل الاحتياجات العملية والمهنية للطلاب بدرجة كافية ولا تطغى عليها الدراسة الأكاديمية على الجانب العملي والتدريب الميداني في مجالات طرق وأساليب الإنتاج وضمان جودة المنتج وإدارة الموارد الطبيعية المتاحة بما يتبعه تنمية المستدامإ للكه الموارد وتطوير القدرات الإنتاجية بما يتناسب مع احتياجات المجتمع وأمنه الغذائي.
إن الوضع الحالي بما تواجده من تحديات كثيرة يأتى في مقدمتها الزيادة السكانية، ندرة الموارد الطبيعية والتغيرات المناخية المعاكسة يتطلب التزام المؤسسات التعليمية بإعداد خريجين مهنيين قادرين، بما اكتسبوه من معرفة ومهارات خلال سنوات الدراسة، على تطوير الإنتاج الزراعي وخدمة المجتمع للبيئة، من خلال مواكبة التطورات التكنولوجية الزراعية المتسارعة الخطى.

لا يتحقق هذا كله بالأمانات فقط، إنما يطلب جهوداً غير عادية، من أجل إحداث تغيير جذري ومدروس في البرامج التعليمية القائمة بالمشاركة مع كافة الأطراف ذات الصلة في الحصول على خريج زراعي ذي كفاءة وقدرة على القيام بالمهام الوفيرية التي يكلف بها، حتى تتمكن البرامج التعليمية في صورتها الجديدة من احداث نقلة نوعية في المخرجات التعليمية المستهدفة، لكى تلبى احتياجات العصر الذي نعيش فيه، يكون اعتماداً على تنويع أساليب التعليم والمتعلم بما فيها إثارة الفرصة للتعلم الذاتي للطلاب، تنمية روح المبادرة داخلهم و القدرة على ضمن فريق للعمل وال التواصل مع الآخرين من خلال زيادة جريعة التدريب على العمل، سواء في قاعات الدراسة أو المعمل، المزارع أو المصانع. كما ينطوي الأمر على تنويع أساليب تقييم الطلاب وإنجازاتهم الأكاديمية، بما يناسب مع نوعية المخرجات التعليمية المستهدفة لتؤكد على تحقيق الطلاب للإيجابيات الأكاديمية التي يلزم تحقيقها.

إن رفع التعليم الزراعي في المجتمع وزيادة الأفكار عليه لا يتطلب جهود المؤسسات التعليمية فقط بل إن الأطراف المجتمعية المشاركة عليها دور أساسي لا غنى عنه يتمثل فيمايلى:
1- منح الأولوية المطلقة للخريجين الزراعيين دون سواهم في الحصول على الأراضي الجديدة التي يتم توزيعها .

2- اتاحة التمويل اللامرأء لمصلحة الخريجين على البدء في الإنتاج ، من خلال مشروعات صغيرة أو متوسطة بدون فوائد بنكية في السنوات الثلاث الأولى على الأقل .

3- اقتراح ممارسة الأنشطة الزراعية المختلفة ( إداراة مزارع - تسويق مستلزمات الإنتاج وغيرها ) على الخريجين الزراعيين فلا تصبح الزراعة كما هو الحال القائم " مهنة من لا مهنة له ".

4- تغيير النظرية المجتمعية إلى الزراعة من أنها الفلاح بفهومها التقليدية المتناورة إلى أنها دراسة لعلوم الحياة وإدارة الموارد الطبيعية.

5- توفير حوافز مالية وعينية للطلاب المتوفين ورعيتهم ثقافيا وإجتماعيا.

6- المساهمة الفعلية في توفير المنح التدريبية وفرص التوظيف المؤقت ثم المستديم لمن يحقق وثبت كفاءته من خلال الممارسة الفعلية.

7- اتاحة الفرصة للاحتكاك العلمي والتعليمي مع الكليات ومراكز البحوث والشركات والمصانع المناظره إقليميا ودوليا لأعضاء هيئة التدريس والطلاب.

8- التواصل المستمر والمشاركة المجتمعية الفعالة مع المؤسسات التعليمية الزراعية بهدف التطور المستمر للأداء وتحسينه للوصول إلى الإعتماد المؤسس من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتماد .